الموارد الطبيعية

لا تشكّل مساحة الدولة البالغة ستة آلاف كيلومتر مربع أي عائق أمام النمو الديمغرافي والتطور الاقتصادي. فقد برهن التخطيط المعاصر للمدن على ان المساحة ليست بالعنصر الحاسم، وان بلداً مساحته صغيرة، يمكن ان تكون لديه قدرات اقتصادية أكبر من بلد آخر يتمتع بمساحات شاسعة. ويمكن، في هذا الصدد، المقارنة بين النمو الاقتصادي الهش لمنغوليا (٦٠٤٠٠٠ كيلومتر مربع / عدد السكان مليون)، ولليابان (١١٤٠٠٠ كيلومتر مربع /عدد السكان ١١٠ ملايين) لنلمس الفرق بصورة واضحة[٥٧]. أضف الى ذلك ان مساحة هونغ كونغ أصغر من الضفة والقطاع، وسكانها أكثر بكثير[٥٨].

ويمكن للدولة الفلسطينية ان تطور مصادرها المائية الذاتية في اتجاهات متعددة، منها: البحث عن مصادر غير مستغلة؛ وزرع الغيوم بامالاح الفضة؛ واستخدام الطاقة النووية في تحلية مياه البحر؛ وتكرير مياه المجاري واستخدامها في الزراعة؛ وتطوير وسائل جديدة للاقتصاد في استخدام المياه، مثل طريقة الرش والتنقيط التي تقلل من كمية المياه المستخدمة في الزراعة الى نحو ثلث الكمية الحالية؛ واضافة الى ذلك، يمكن استبدال الاقنية الترابية لمسالك مياه الينابيع والآبار بالانابيب، حيثما أمكن ذلك؛ واستخدام الرشاشات والري بالتنقيط (التفتاف) على نطاق واسع، خصوصاً لدى زراعة الخضار والحمضيات، وبناء برك الري الترابية، والاسمنتية، لاستخدامها مستودعات للمياه.

تعبئة الامكانات

يمكن لنا الجزم ان تغييراً حقيقياً لم يطرأ على هيكل اقتصادات الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العقدين المنصرمين. وكمؤشر الى هذا، كانت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي سبعة بالمئة في العام ١٩٨٤، أي أقل قليلاً من النسبة المناظرة منذ حوالى عشرين عاماً؛ بينما بقيت الزراعة متدنية الكفاءة الانتاجية؛ وقطاع الخدمات يغلب عليه الطابع التضخمي، ولكن الهامشي.

وهكذا، فان اجمالي الاستثمارات الاضافية لتخوم العام ٢٠٠٠، كي تستوفي استحقاق المعدلات المتسارعة من المواليد، وتلبي احتياجات الـ ٤٥٠ ألفاً من العاملين، ينبغي ان تصل الى حدود الـ ١٣ مليار دولار، أي مليار لكل سنة. وبهذا، فان حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سوف تبلغ أكثر من ١٥٠٠ دولار في السنة، فيما يصل الناتج المحلي الاجمالي الى ٢٨٠٠ مليون دولار، كما يوضحه الجدول الرقم ٢.

وعلى هذا الاساس، فان الانتاجية بالنسبة الى الفرد سوف ترتفع، نتيجة التوسع الصناعي المفترض. وكما يتضح من الجدول الرقم ٢، فان الصناعة سوف تبلغ حوالى ١١,٤ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي، و ١٨ بالمئة من العمالة (٨١ الف عامل). وسوف تزداد العمالة بمعدل عشرة بالمئة سنوياً، والصناعة بحدود أربعة بالمئة سنوياً.

ان العامل الحاسم في تعظيم الاستفادة من الامكانات المادية المتاحة هو الالتفاف صوب اقامة البنى التحتية، مثل: ميناء غزة بطاقة قدرها ١٢ مليون طن؛ وتسهيلات سكك حديد وطرق؛ وصناعات بتروكيمياوية في مصفاة نفط غزة؛ ومشروع اسمنت بطاقة انتاجية في حدود المليون طن؛ ومشاريع المياه والطاقة الكهربائية.